التعليل بالأصل في المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي

أ.م.د. أسامة محمد سليم عطية
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
بكلية الآداب بجامعة قناة السويس- مصر

الملخص :
يهدف هذا البحث إلى دراسة الجهود النحوية عند أبي موسى الجزولي (**ت607هـ**) ، ويتناول جانبًا مهمًّا من جهوده ، وهو التعليل النحوي الذي يعد من الظواهر البارزة عند النحاة عامة بوصفه رديفًا للحكم النحويّ ومبررًا له ، وبوصفه من الظواهر اللغوية المهمة في المقدمة الجزولية عند أبي موسى الجزولي أحد علماء العربية البارزين الذين بذلوا جهودًا كبيرة في الدرس النحوي في بلاد المغرب والأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريي.
وتعني هذه الدراسة بقضية التعليل بالأصل النحوي عند الجزولي في كتابه (**المقدمة الجزولية في النحو**) الذي يعد من أهم الكتب النحوية التي عنيت بالأحكام النحوية وتعليلاتها.

الكلمات المفتاحية : الجزولي- التعليل–القياس – الأصل - الفرع– المعيار

مقدمة :
يتناولهذاالبحث جانبًا من الفكر النحوي عند أبي موسى الجزولي (ت 607 ه) (1)،و (الجُزُولي): بضم الجيم والزاي، منسوب إلى (جُزُولة) ، ويقال لها أيضًا(كُزُولة) بالكاف ، وهو بطن من البربر ، مشهور الأثر هناك ، وجُزُولة من القبائل الرحّالة بصحراء بلاد سوس المشهورة بكثرة مَن نبغ فيها من أهل العلم والمعرفة والتصوّف (2).
وقد كان للجزولي عطاءٌ كبير في ميدان التأليف النحوي في المغرب والأندلس، وأُثرت عنه عشرة مصنفات في النحو واللغة ، إلاّ أنّ تسعةمنها عَدَتْ عليها عوادي الزمن ، وقلّت الإشارة إليها في المصادر ، من ذلك إشارة علم الدين اللورقي(3).إلى كتاب الجزولي الذي شرح فيه كتاب(القانون) ، وقد أطلق عليه اللورقي (النسخة الكبرى)، قال في باب التوكيد :((هذا آخر ما وجدناه من النسخة المتأخرة الكبرى، وليتها تَمّتْ وكَمَلَتْ)) (4)
وقد ألمّ الجزولي بثقافة عصره قبل أن يختار مجال تخصصه ، وكان من أثر ذلك أن تنوعت ثقافته وتعددت جوانب معرفته ، فكان نحويّا أصوليّا فقيها مُحدِّثا. ثم متخصصًااستقصى علم النحو ، فألمَّ بدقائقه وغدا عَلَما بارزامن أعلامه بالمغرب والأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين ، يقول فيه ابن خلكان(5): ((كان إمامًافي النحو كثيرَ الإطلاع على دقائقه وغريبه وشاذِّه))(6).
ويتناول هذا البحث جانبًا مهمًّا من الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ،وهو جانب التعليل النحوي الذي يعد من الظواهر البارزة عند النحاة عامة بوصفه رديفًا للحكم النحويّ ومبررًاله،وهو من الظواهر المهمة عند أبي موسى الجزولي، ولاشكّ في أنّ الاطِّلاع على جهوده العلمية وتدقيقها من الأمور المرجوة في البحث العلمي.
ويتناول هذا البحث قضية التعليل بالأصل النحوي عند الجزولي، والتعليل بالأصل جانب بارز من جوانب التعليل عندالجزولي في كتابه (**المقدمة الجزولية في النحو**) الذي يعد من الكتب النحوية التي عنيت بالأحكام النحوية وتعليلاتها ؛فالناظر في هذا الكتاب يرى أن الجزولي يعتد بالقياس والتعليل في استنباط القواعدالنحوية، فيجيء التعليل غالبًا مُرَشِّحًا للحكم النحوي ومبررًاله.
<u>ويعتمد البحث إجراءات الوصف والتحليل منهجًا</u>؛ وصولا إلى المعايير الحاكمة لتعليله بالأصل عند معالجته الظواهر النحوية المختلفة في مقدمته الجزولية موازنًا بين آرائه وآراء العلماء.

ويجيب هذا البحث عن السؤال:
كيف استخدم الجزولي التعليل بالأصل في كتابه(المقدمةالجزولية في النحو) ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية :

- ما رأي العلماء في ماعدّه الجزولي أصلاً في الظاهرة النحوية ؟ وهل مارآه الجزولي أصل أقدرآه العلماء على هذا النحو؟ وما المواضع النحوية التي عللها الجزولي بعلة الأصل مكتفيًا بهذه العلة دون تفسيرله؟ وما رأي العلماء في هذه المواضع؟ و ما المواضع التي لم يكتف الجزولي فيها بذكر الأصل،وقام بتفسيره وصولاً إلى الحكم النحوي؟ وما مواضع الأصل المتروك، أو المعدول عنه في المقدمة الجزولية؟ وبمعلل الجز وليترك العر بهذا الأصل؟وهل وافق تعليل الجزولي بالأصل رأي العلماء؟

وقد اقتضى منهجُ البحثأن تسير خطته كمايأتي :

- مقدمة
- تمهيد
- المحورالأول : تعليل الحكم النحوي بالأصل دون ذكرمبررات الأصالة
- المحورالثاني : تعليل الحكم النحوي بعلة الأصل مع ذكر مبررات الأصالة
- المحورالثالث : تعليل ترك الأصلاً والعدول عنه
- الخاتمة
- نتائج البحث
- **ثبت المصادر والمراجع**

التمهيد:

يعد كتاب (**المقدمة الجزولية في النحو**) من الكتب التي عنيت بالتعليل النحوي ، وقد ذكرت كتب التراجم للجزولي أن هذا الكتاباسمه (القانون) ، وقد ذُكر منسوبًاإليه عند أغلب مَن ترجم له ومنهم : ابن خلكان ، وابن عبد الملك المراكشي ، والذهبي،وابن كثير ، والسيوطي، وحاجي خليفة ، والزركلي ، وإسماعيل باشا البغدادي ، وعمر رضا كحالة (7)

لقد كان كتاب (**القانون**) للجزولي كتاب العصر ؛ إذ تداوله العلماء بالتدريس والشرح في الحواضر الإسلامية: بمراكش في المغرب ، وببجاية في الجزائر، وبالعَدوة في الأندلس ، وبالموصل في العراق ، وبالإسكندرية في مصر، وغير ذلك من الحواضر (8).

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد سنة 1988م باسم (المقدمة الجزولية في النحو) الذي شاع بين الباحثين وبعض المؤرخين (9)، وقد اشتهر الكتاب بهذا الاسم ، وقد يكون ذلك تمييزا له عن التسميات الأخرى من مثل : (القانون في النحو) لعلم الدين اللورقي ، وكتاب : (المقدمة المحسبة في النحو) لابن بابشاذ (469هـ) (10)

و سماه ابن خلكان (المقدمة)يقول : " وصنَّف المقدمة التي سمّاها القانون) (11) وقد سمي(المقدمة) من قِبل الشلوبين(12) تلميذ الجزولي، في شرحه على كتاب الجزولي ، قال:(سألني بعض مَن يكرم عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي" (13)

- **مفهوم العلة :**

العلة في اللغة تعني : السبب ؛ فقد ورد في لسان العرب : " "وهذَا عِلَّة لهذَا أَي سبَب"(14)، و قال الخليل(ت175ه): "والعِلَّة: المرض. وصاحبُها مُعْتَلٌّ. والعِلَّة: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه"(15)، أي إنَّ "تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْله الأَول"(16) و في التعريفات : " العلّة لغة : عبارة عن معنى يحلّ بالمحَلّفي تغير به حال المحلب لااختيار، ومنه سمي المرض علة؛لأنه بحلوله يتغيرحال الشخص من القوّة إلى الضعف " (17)

وفي الاصطلاح يراد بها : ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه، وعلة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء ، ويتضح هذا في تعريف الشريف الجرجاني (ت816هـ) للعلة بقوله : "العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه"(18). وعرفها

من المحدثين الدكتور مازن المبارك بأنَّها : "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"(19).

وهذا ما عبر عنه الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحوعن العرب أخذتها أم اخترعها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته فيه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها..فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرت بالمعلول، فليأت بها" (20)

فالتعليل هو "تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر"(21) وهو في النحو تفسير للحكم النحوي، سواء كان ذلك التعليل ظاهرا أوخفيا مستورا يحتاج إلى إنعام النظر(22)، فهو عملية "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها ، ويقسم العلماء العلة أقسامًا متعددة (23)

و التعليل بالأصل وسيلة لإثبات الحكم النحوي عند الجزولي عن طريق جوانب ثلاثة يوضحها الشكل الآتي :

الجانب الأول :

يذكر الجزولي الحكم النحوي معلّلا لهذا الحكم لكونه أصلا ؛ فيحكم على الظاهرة النحوية حكمًا يمثل الأصل في هذه الظاهرة التي اكتسبت الحكم النحوي بما استحقته بذاتها ، وهذا شبيه ما نراه – مثلاً- في قول الجمهور:" الإعراب أصل في الاسم "(24) أي يستحقه الاسم في ذاته دون سبب أو علة سوى أنه أصل في نفسه ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يستحق الإعراب بذاته ، وإنما لمشابهته الاسم ؛ كما في الفعل المضارع ، وكقولهم أيضًا : " الفعل أصلٌ في العمل " فهو يعمل بذاته دون علة ، بخلاف المشتقات ، والحروف ، فإنها تعمل لعلة موجبة (25)

و يتناول البحث ما ذكره الجزولي من كون الحكم يمثّل أصلاً في الظاهرة النحوية مبينًا رأي العلماء في تفسير الجزولي للحكم النحوي معتمدًا التعليل بالأصل ، وبيان رأي العلماء في قول الجزولي سواء أكان منهم من أيده أم كان منهم من خالفه الرأي .

2- **الجانب الثاني :**

يعلل الجزولي الحكم النحوي بأنه أصل في الظاهرة النحوية ، و لا يكتفي بالتعليل بالأصل وحده بل يبين وجه الأصالة مستخدمًا التعليل النظري الجدليّ ؛ فيأتي بعلل عقلية

يثبت عن طريقها الأحكام النحوية ؛ فتأتي هذه العلل النظرية مرشحة لعلة الأصل ، ومكملة لها.

3- الجانب الثالث :

يذكر الجزولي الأصل دون تفسير له ، لكنه يبين أن هذا الأصل متروك أو قد عُدل عنه، وقد يبين أسباب العدول عن الأصل و ترك العرب له ، واستحقاق الظاهرة النحوية حكمًا آخر ، أو يسكت عن تعليل هذا العدول .

المحور الأول : تعليل الحكم النحوي بالأصل دون ذكر مبررات الأصالة

حكم الجزولي على بعض ظواهر اللغة ، مكتفيًا بكون هذا الحكم أصلاً في الظاهرة النحوية دون تفسير لاستحقاقها هذا الأصل، ونسوق بعضًا منها كما يلي :

- **الحركات أصل الإعراب وهي للمفرد ، والحروف تبع لها وهي أصل إعراب المثنى وجمع المذكر السالم :**

يقول الجزولي : " أصل الإعراب بالحركات والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ... والأصل أن تكون تثنية الاسم و جمعه في المذكر السالم بالحروف التي تجانس الحركات التي أعرب بها المفرد فيقال مثلا: قام زيد والزيدان والزيدون ومررت بزيد وبالزيدَين وبالزيدِين ورأيت زيدا والزيدين والزيدين (26) ونفهم من كلام الجزولي ما يلي :

- **أن الإعراب بالحركات أصل في المفرد**
- **أن الإعراب بالحروف أصل في المثنى وجمع المذكر السالم**
- **أن الإعراب بالحركات هو الأصل في علامات الإعراب، وأنها تكون للمفرد الذي هو أصل الأسماء**

يقول الجزولي : " أصل الاسم أن يكون **مفردًا** مذكرًا نكرة عربي الموضع "(27) فالأصل في علامات الإعراب ، وهي الحركات يكون للأصل في الأسماء وهو المفرد ، و الفرع في علامات الإعراب ، وهي الحروف يكون للفرع في الأسماء ، وهو المثنى وجمع المذكر السالم . ورد في كتاب (**اللباب في علل البناء والإعراب**) : " والأصل في علامات الإعراب الحركات ، دون الحروف لثلاثة أوجه : أحدها : أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة ؛ لما بينهما من التناسب ، والثانى : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره ، والثالث : أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها ، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب ؛ لأدى ذلك إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يخص كل معنى بدليل ، فأما الإعراب بالحروف فلتعذر الإعراب بالحركة (28)

والحق أن أكثر الكتب النحوية تُجمع على أن الحركات الإعرابية وهي الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر هي أصل والعلامات الإعرابية الأخرى فرع عليها .

والإعراب بالحركات أصل لأنها أخف من الحروف ، وإن كانت الحروف أقوى منها . وهناك من الأسماء المفردة ما يعرب بالحروف أيضًا كما هو الحال في الأسماء الستة ، ورد في (**شرح الرضي**) في مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف :"وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضا والحروف وان كانت فروعًا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات، إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبد بالحركات المفرد الأول، وإنما كانت الحروف أقوى، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة

المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها، مع كونها فروعا لها "(29)

ويلتقي ذلك مع ما ورد في (**شرح المفصل**) يقول ابن يعيش مفسرا أصالة الإعراب بالحركات : " وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين : أحدهما : أنّ المالافتقرناإلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى،لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات ، وقلّ غيرها مما أعرب به ، وقدّر غيرها بها ، ولم تقدّر هي به ، والثاني : أنّ المّا افتقرناإلى علامات تدلّ على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة منالحروف،وجبأن تكون العلامات غير الحروف ، لأن العلامة غير المعلم ، كالطراز في الثوب. فلذلك كانت الحركات هي الأصل ، وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكلم بالحروف " (30) ويوافق هذا ما ورد في (**الأشباه والنظائر**) من أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها(31)

ويرى الدكتور حسن عون أن الإعراب بالحركات أصل الإعراب ، مبررا هذه الأصالة بأن الإعراب بالحركات سابق على الإعراب بالحروف ؛ فالحركات أبسط من الحروف ، والبسيط يسبق المركب، وقد اعتمد على بعض اللهجات و بعض الشواهد التي أُعربت فيها بعض الملحقات بالجموع بالحركات من مثل "**سنين**" وما يدخل في هذا الباب (32)

- **الأصل في الاسم أن يكون مذكرًا نكرةً :**[33]

يقول الجزولي : " أصل الاسم أن يكون مفردا مذكرا نكرة عربي الموضع "(34) ومن الملاحظ في هذا الموضع أن الجزولي قد سكت عن تعليل وجه الأصالة في المذكر والنكرة ، فلم يعلل لم كان التذكير والتنكير أصلا في الأسماء ؟ ولم إذا اجتمع المذكر والمؤنث ؛ فإن المذكر يكون غالبا على المؤنث ؛ فنحن نقول –مثلاً - : " الطالب والطالبة قاما " ولا يجوز: (قامتا) ، وكذلك إذا جاء الخطاب بلفظ المذكر ولم يُنَص فيه على ذكر الرجال فإن ذلك شامل المذكر والمؤنث ، ومن ذلك قوله تعالى : [يا أيها الذين آمنوا] في كل المواضع من القرآن ، فإنه يشمل الرجال و النساء.

وعلل سيبويه كون التذكير هو الأصل بقوله : " وإنمَّا كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلَّها أصلها التذكير ثم تختصَّ بعد، فكل مؤنث شيءٌ، والشيء يذكَّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنًا، كما أنَّ النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة، لأنَّ الأشياء إنمَّا تكون نكرةً ثم تعرف فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم. فالأول هو أشد تمكنا عندهم. فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علما. والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير،فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف. (35)

والمذكر أصل والمؤنث فرع عليه، لأن المذكر لايحتاج إلى علامة ؛ ورد في كتاب (الأشباه والنظائر): " تقول في المذكر:قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة فجئت بعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة (36)

فلكون التذكير هو الأصل فقد استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التأنيث فرعًا عن التذكير فقد افتقر إلى علامة تدل عليه وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة (37)

والنكرة أصل، ولكون التنكير هو الأصل ؛ فقد حدَّت النكرة بأنها أصل للمعرفة ، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس (38) فالتعريف طارئ على التنكير. يقول صاحب أسرار العربية :" إن قال قائل : هل المعرفة أصل أو النكرة؟ قيل: لا بل النكرة هي الأصل؛ لأنَّ التعريف طارئ على التنكير(39)

ويقرر الزملكاني أن النكرة أصل والتعريف فرع عليه ؛ إذ قد يراد من وراء توظيف النكرة الدلالة على عموم وشمول لا تستطيع المعرفة أن تدل عليها(40)

ولذلك فالنكرة أصل للمعرفة وهي أشد تمكنا من المعرفة ، كما أن التذكير هو الأصل في الأسماء والتأنيث فرع عليه وهو مذهب سيبويه والجمهور. وإنما كانت النكرة هي الأصل :

-لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة بخلاف المعرفة فإنها تحتاج إلى القرينة .
-لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس لغوي .
-إذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع
-لأنه لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ونجد كثيرا من النكرات لا معرفة لها ، ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله غلام (41) .

- **الأصل في العلم المركب الشخصي أن يكون جملة :**

يقول الجزولي : " العلم : ضربان: ضرب منه للفرق بين الأشخاص وضرب منه للفرق بين الأجناس، فالأول فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه، والثاني فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه. ثم ينقسم الشخصي أيضا إلى مفرد ومركب ، **والمركب إلى جملة في الأصل** وإلى غير جملة " (42)

فالجزولي في هذا الموضع يشير إلى أن المركب في الأصل جملة ، لكنه لم يبرر هذا الأصل ، والحق أن المركب الشخصي هو في الأصل جملة ، وهو ما يوافق رأي النحاة الذين أطلقوا على نوع من العلم المركب ، وهو العلم المركب تركيبًا إسناديًّا اسم "**المركَّبَ الجُمْلِيَّ** (43) وهو العلَم المنقول من جملةٍ اسميَّة أو فعليةٍ ، من مثل قولهم : "**شابَ قَرْناها**(44) ، و قولهم : ""**تأبَّط شرًّا** " (45) ويُقاس عليه التَّسمية بالجملِ الاسميَّة كـ"**محمَّد قائمٌ**"، و"**أحمد كريم**"، و"**عليٌّ سعيدٌ**."(46) فالعلم المركب تركيبًا إسناديًّا منقول عن جملة في الأصل ، وقد سبق له استعمالٌ في غيرِ العَلَمِيَّةِ ، والنقلِ إمَّا مِن صفةٍ؛ كحَارِثٍ، أو مِن مصدرٍ؛ كفَضْلٍ، أو مِن اسمِ جِنْسٍ؛ كأَسَدٍ، وهذه تكونُ مُعربةً، أو مِن جملةٍ ؛ كقامَ زَيْدٌ، وزيدٌ قائمٌ (47)

- **التنوين دال على أصالة الاسم في نفسه :**

يقول الجزولي: " التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده وفائدته الدلالة على أن ما هو **أصل في نفسه باق على أصالته** ، والفعل والحرف ليسا أصلين في أنفسهما فلا يدخلهما "(48)

فالجزولي في هذا الموضع يبين أن التنوين دليل على أصالة الاسم بين أنواع الكلم ، لكنه لم يفسر لماذا استحق الاسم هذه الأصالة ؟ وتفسير ذلك أن التنوين يكون للاسم دون غيره ، وهو يدلّ على أصليته، أي على أن الاسم هو الأصل في الألفاظ ، لأنه يكون متمكنًا والتمكن هو الرسوخ في الاسمية ؛ فقولنا : الاسم متمكن يعني أنه راسخ القدم في الاسمية ، فهو بمكان منها، أي: لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب، والأمكن على زنة أفعل للتفضيل؛ أي: هو أتم تمكُّنًا من غيره...؛ أي: أرسخ قدمًا في مكانه من الاسمية"(49)

و هناك علاقة بين التمكن والتنوين ؛ فالتنوين في اصطلاح النُّحاة: نون ساكنة زائدة تتبع حركة آخر الاسم ، وهي نون تثبت لفظًا لا خطًّا (50) وهناك تنوين التمكين الذي يلحق الاسم المعرَب، وهذ إعلام ببقاء الاسم على أصله ، ويسمَّى تنوين الأمكنية(51)

ولما كان الأصل في الاسم أن يكون معربا مصروفًا كان التنوين مختصًّا به، وأما امتناعه من الحرف فلأن الحرف مبني دائمًا، وأما امتناعه من الفعل فلأن الأصل في الفعل البناء، وعلى هذا الأصل جاء الماضي والأمر، ، وكذلك حين يُبنى الاسم فإنه يخرج عن أصله ، وأما الفعل المضارع فإنما كان معربا لمشابهته للاسم ، ولما كان إعرابه من طريق المشابهة لا الأصالة لم يستحق جميع ما للأصل المشبه به (الاسم) وإنما استحق المضارع الإعراب فقط، ومنع من التنوين والجر ، وغيرهما من خصائص الأسماء.

- **الأصل في وزن " نعم" و "بئس" أن يكون على " فَعِلَ "**

يقول الجزولي في باب (**أفعال المدح والذم**) : " **نعم وبئس أصلهما "فَعِلَ"** ، وكل فعل على **فَعِل** فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفا، فإن اتَّفق أن تكون عينه حرفا من حروف الحلق

كما كان في **(نعم وبئس)** كان لهم فيه أربع لغات: الأصلية والتخفيف وكسر الفاء إتباعا للعين، والتخفيف مع الكسر (52)

ومن الملاحظ في هذا الموضع أن الجزولي لم يبين لمَ كان الوزن " **فَعِلَ** " هو أصل **(نِعْم وبِئْس)** ؟ والحق أن العرب حين تعبر عن المدح و الذم فإنها تصوغ له أفعالا منقولة عن بابها ، فـ **(نعم و بئس)** فعلان جامدان مخففان من **(نَعِم، وبَئِس)** ، و أصل **(نِعْم وبِئْس)** **(فَعِل)** بكسر العين، وقد قرئ بهذا الأصل في السبع، كما قرئ **(نَعْم)** بفتح النون وسكون العين، وقرئ في الشواذ **(نِعِم)** بكسر النون والعين، وذكر الرضي أن **(بِئْس)** لم تأت في القرآن إلا ساكنة العين"(53) وهذه التفريعات لغة بني تميم ، وفي **"نِعْمَ وبِئْسَ"**، أربعُ لغاتٍ:

- **الأولى** : **"نِعْمَ وبِئْس"** بكسر فسكونٍ - وهي أفصحهُنَّ، وهي لغةُ القرآن الكريم .
- **الثانية** :**"نِعِمَ وبِئِسَ"** - بكسر أوَّلهما وثانيهما ، غير أنَّ الغالبَ في "نِعِمَ" أن يجيء بعدهُ (ما)، كقوله تعالى:{**نِعِمّا يَعِظُكم به}(النساء / 58)**
- **الثالثة :** ثم "نَعْمَ وبأس بفتحٍ فسكونٍ .
- **الرابعة : "نَعِمَ وبَئِسَ"** - بفتحٍ فكسرٍ - وهي الأصلُ فيهما

التذكير أصل في الفعل :

يقول الجزولي :" إذا ذكر الفعل علم أنه لا بد له من فاعل، وأنه أقل ما يكون واحدا وأن **أصله التذكير** (54)

وكلام الجزولي هذا يوافق قول سيبويه الذي يرى بأن الأصل في الأفعال أن تأتي على التذكير . يقول سيبويه في سياق حديثه عن **(نعم و بئس):** " وأما نعم وبئس ونحوهما فليس فيهما كلامٌ، لأنهما لا تغيران لأنَّ عامة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنَّهن أفعالٌ، **والأفعال على التذكير**، لأنهَّا تضارع فاعلاً " (55)

فالأصل في الفعل أن يكون مذكرًا ، ولكنه قد يؤنث(56) أما الأفعال فلأنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها أو مفعولها من نحو : ضرب زيد ، وضرب عمرو ، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ وإنما هي التزام ، فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث . وأمر آخر أن مدلولها الحدث وهي مشتقة منه، والحدث جنس والجنس مذكر " (57)

و ذكر التصريفيُّون أن التأنيث فرع التذكير؛ لأنه الأصل في الأسماء؛ لذا فإنه يحتاج إلى علامة كـ"احتياج التعريف إلى علامة؛ لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي وشبهه إليها؛ لأنها فروع الإيجاب(58)

*** *** ***

المحور الثاني : تعليل الحكم النحوي بعلة الأصل وذكر مبررات الأصالة

- **أصل الإعرابللأسماء ، وأصل البناء للأفعال :**

يقول الجزولي : " وأصل الإعراب للأسماء ؛ **لأنها لا تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها**، وليست كذلك الأفعال. وأصل البناء للأفعال؛ **لأنها تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها**، وإنما أعرب المضارع منها لمضارعته الاسم، ومضارعته له من ثلاثة أوجه: الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء عليه (59)

فالإعراب أصل في الاسم عند الجزولي ، و البناء أصل في الفعل لكونه لا تعرض له معانٍ مختلفة تفتقر في التمييز إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

فالأصل في الأسماء الإعراب ، و الأصل في الأفعال البناء ، وعلة إعراب ما أعرب من الأفعال وهو المضارع أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب الذي هو تغيرٌ يحدثه عاملٌ، فأما الأمر، فلا عامل فيه، ولذلك لا يكون إلا مبنيًّا، وأما الماضي، فليس له من الإعراب حظٌّ إلا في صورة واحدة، وذلك في المحلّ، والمضارع لا يكون إلا معربًا، وإن بني، فإعرابه محليّ، فهو لا يخلو من إعراب - على الحقيقة- لتسلطِ العامل عليه دائمًا.

وهذا الأصل الذي يراه الجزولي من أن الإعراب **أصل** في الأسماء ، وأن البناء **أصل** في الأفعال هو ما يراه البصريون ، على خلاف رأي الكوفيين الذين يرون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال ،

وهناك بعض النحويين يرون أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء؛ ورد في كتاب(**شرح ابن عقيل**) :" ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم

وذهب الكوفيون إلى **أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال** والأول هو الصحيح ، ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء " (60)

- **الأصل أن يُعرب المفرد بالحركات ، وأن يُعرب المثنى والجمع بالحروف**

يقول الجزولي :" **الأصل** أن تكون تثنية الاسم وجمعه في المذكر السالم بالحروف التي تجانس الحركات التي أعرب بها المفرد " (61) نلاحظ في هذا الموضع أن الجزولي يرى أن **الأصل** في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، ويبرر هذا الأصل بأنه لمجانسة الحروف للحركات التي هي **أصل** في إعراب المفرد .

فلما كان المفرد أصلاً استحق أن يعرب بالحركات التي هي أصل الإعراب ، فقد ذهب ابن يعيش إلى أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها. لأن الحركات أخف وتؤدي الغرض بلا تكلف ثقل، ولذلك كثرت دون غيرها مما أعرب به، وقدر غيرها بها(62)

وأُعربت الأسماء الستة بالحروف وهي مفردة توطئة لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم ، وكذلك فهي تشبه المثنى ؛ ورد في كتاب (**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**) في سياق تعليله إعراب الأسماء الستة وهي مفردة بالحروف : " أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع. فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظًا ومعنى ، أما لفظًا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخًا وكذا البواقي "(63)

فاختيار هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من مناسبة . يقول :" وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بِالأَلِفِ ارْفَع الْمُثَنَّى) نيابة عن الضمة. والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف:فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين، واثنين واثنتين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزوج وشفع فخرج بالقيد

الأول نحو العَمرين في عمرو وعمر وبالثاني نحو العُمرين في أبي بكر وعمر، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان، إذ لم يسمع كل ولا كلت، ولا إثن ولا إثنة ولا ثنت وأما قوله:

وهذه الحروف قد نابت عن الحركات ؛ إذ إن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة، وفي الفعل إما حرف وإما حذف؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع " (64)

والجزولي في هذا الموضع يوافق رأي جمهور الكوفيين وقطرب وطائفة من المتأخرين الذين يرون إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ؛ فقد ورد في كتاب (**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**):"إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي. قيل وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة " (65) وهذه الحركات المقدرة تقدر فوق أحرف الإعراب(الألف أو الواو أو الياء) فهذه الأحرف بمنزلة الدال في (زيد) قال المبرد: "فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب"(66)، وقال الأعلم: "واعلم أن الألف والياء في التثنية والياء والواو في الجمع عند أكثر شارحي كتاب سيبويه من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والألف من قفا"(67)

وقول الأعلم السابق "(**عند أكثر شارحي كتاب سيبويه**) يفهم منه أن بعض شراح سيبويه جعلوا هذه الأحرف أحرف إعراب ، وهو ما يعني اختلاف شراح كتاب سيبويه في فهم نص سيبويه ؛ ولذلك اختلفوا في هذه العلل أعلامات إعراب هي أم أحرف إعراب .

ولذلك يقول ابن جني: "واختلف الناس من الفريقين في هذه الألف ما هي من الكلمة، فقال سيبويه هي حرف الإعراب"(68). وأشار أبو بكر الأنباري إلى اختلافهم فقال: "فإن قيل فما حرف الإعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب"(69). ومعنى ذلك أن ليس في المثنى والمجموع علامة ظاهرة للإعراب وما يظهر هو حرف الإعراب "(70). أما الزيادة في المثنى والمجموع فعدها سيبويه حرف إعراب(71) وهو كما يبين الصفار الحرف الذي يحله الإعراب لا حركة الإعراب نفسها(72)

والحق أن هذا الأصل الذي يراه الجزولي من إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، اختلفت فيه أقوال النحاة ؛ ففي كتب النحو مذاهب مختلفة في إعراب المثنى – مثلاً- منها مذهب ثعلب الذي يرى أن الأحرف بدل من الحركات، فالألف في (زيدان) مثلا بدل من ضمتين كأنه قال: زيدٌ وزيدٌ(73). ومنها أنها علامات إعراب نابت عن الحركات، ومنها أنها أحرف إعراب وقدرت فيها العلامات وهذا مذهب سيبويه. ومنها أنها أحرف إعراب والانقلاب فيها هو علامة الإعراب وهذا مذهب الجرمي(74). وينسب إلى الأخفش والمبرد والمازني القول بأن هذه الأحرف ليست بأحرف إعراب ولا هي علامات إعراب وإنما هي دلائل على الإعراب(75).

وقد ذكر ابن يعيش اختلاف النحاة في هذه الحروف ؛ قال ابن يعيش:"وقد اختلفوا في هذه الحروف:

1- فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة؛ وإنما قلبت في النصب والجرّ للدلالة على الإعراب المقدر فيها"(76). وبهذا قال الأخفش في أحد قوليه (77)

2- ذهب الأخفش إلى أن الأحرف ليست أحرف إعراب بل دلائل إعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست بلام الاسم(78).
3-"وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنْزلة الإعراب"(79).
4- "وذهب الزيادي إلى أنها أنفسَها إعراب"(80). وهو مذهب قطرب والزجاجي، وهشام الضرير(81).
5- "وكان عليّ بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات، وأن هذه الحروف، أعني: الواو والألف والياء، لامات؛ فإذا قلت (هذا أخوك) فأصله(أَخَوُكَ)، وقدمت الحركة على الحرف"(82).
6- "وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها؛ فإذا قلت (هذا أخوك) فهو مرفوع، والواو علامة الرفع، والضمة التي قبلها"(83).
7- "وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات، وأن الباء في (أبيك) حرف الإعراب... وهذه الحروف، أعني الواو، والألف، والياء، إشباع حدث عن الحركات"(84).
8- ذهب الفارسي إلى أن الحروف حروف إعراب ودلائل إعراب(85)

*** *** ***

المحور الثالث : تعليل ترك الأصل أو العدول عنه

يعبر العلماء عن الأصل المتروك أو المرفوض بمصطلحات متعددة من مثل : لغة ماتت، أو الأصل الذي أُميت، أو تُرِكَ استعماله، أو ولم يستعمل في الكلام، وغير ذلك من التّعبيرات الدالة على هذا المفهوم(86) ونجد أيضًا بعض المحدثين يعبرون عن الأصل المتروك بتعبيرات من مثل قولهم : ما أُميت فعله، أو الانقراض، أو الرُّكام اللغوي، أو البقايا الأثريّة، أو الأبنية المهجورة أو بِلَى الألفاظ (87)

و ذكر الجزولي في مقدمته بعض الأصول المتروكة في حكمه على بعض الظواهر النحوية، ثم بين أسباب ترك هذه الأصول ، واستحقاق الظاهرة النحوية حكمًا آخر .

وهذا الأصل المتروك قد يكون مستعملًا في اللغة ، ثم يعدل عنه لأسباب متعددة متباينة، وقد يكون هذا الأصل مهملاً غير مستعمل في اللغة إلا للضرورة ؛ فقد تلاشى من الاستعمال، وبقيت بعض اشتقاقاته مستعملة في اللغة الحيّة، أو في التّراث اللغوي ، أو في ألفاظ اللغة ، ثمَّ أُميت بالهجر ، أو التطوُّر اللغوي، أو النّهي عن استعماله ، فاستغنت عنه اللغة تمامًا (88) ونبين هذا كما يأتي :

- **العطف أصل التثنية والجمع :**

يقول الجزولي:" التثنية : ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين **وأصلها العطف** وفائدتها التكثير، وعدل عن الأصل إيجازا واختصارا، ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيها التثنية كما لا تكون في مدلولاتها. الجمع: ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ وفائدته التكثير ، **وأصله العطف** ، وعدل عن الأصل إيجازا ولا يصح ذلك إلا في الأنواع والأشخاص دون الأجناس ومدلولات الأفعال أجناس فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها " (89)

فالعطف أصل التثنية و الجمع ، و لكن عدل عن هذا الأصل للاختصار فلا يجوز الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في الضرورة .

و كلام الجزولي السابق قريب مما ورد في كتاب (**اللباب في علل البناء والإعراب**) يقول العكبري :" أصل التثنية العطف [من] قولك ثنيت العود إذا عطفته وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم وقد جاء من ذلك في الشعر كثير لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف

وجعلوه عوضا من الأسماء المعطوفة اختصارا ، وإنما زادوا الْحرف دون الْحركة لوجهين : أحدهما : أن الحركة كانت في آخر الْواحد إعرابا فلو أبقوها لم يكن على التثنِيَة دلِيل ، وَالثاني : أن الاسم الْمعطوف مساوٍ للمعطوف عليه فكما كان الأول حروفا كان الدلِيل عليه حرفا(90)

وكلام الجزولي السابق يوافق أيضًا ما ذكره أبو البركات الأنباري في كتاب (**أسرار العربية**) يقول :" " أصل التثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب العمران ، والأصل فيه قام زيد وزيد، وذهب عمرو و عمرو إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا علي الآخر زيادة دالة علي التثنية طلبًا للإيجاز و للاختصار "(91) والجمع في ذلك كالتثنية فالأصل فيه أيضًا العطف فعدلوا عنه طلبًا للاختصار.

فالعطف أصل في التثنية والجمع ، لكنه غير مستعمل في اللغة ، ولم تقله العرب ، وإنما يبرره منطق اللغة ، فالرجلان، : في الرجل والرجل، والمرأتان: في المرأة والمرأة ، بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا، تليهما نون مكسورة، وهذه النون تسقط للإضافة، أو للضرورة ، أو لتقصير صلة، وهذه الزيادة تغني عن العطف؛ ذلك أن الأصل في قولك: جاء الزيدان: جاء زيد وزيد، وفي قولك: مررت بالرجلين: مررت بالرجل والرجل، فأقاموا زيادة التثنية؛ إيجازًا واختصارًا .

والدليل على أن العطف هو الأصل أنه في حال اختلاف لفظ الاسمين يرجعون إلى التكرير بالعطف، وذلك مثل: جاءالرجل والفرس، ومثل: مررت بزيد وبكر ، وما يدل على أن التثنيةوالجمع أصلهما العطف : أنه قد يُرجع إلى ذلك الأصل للضرورة،أو لقصد التفخيم .

ورد في كتاب (**أسرار العربية**) (92) في باب (**التثنية والجمع**): " والذي يدل على أن الأصل هو العطف، أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار؛ كقول الراجز:

كأنّ بَيْنَ فَكّها والفكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فيسَكِّ

و موطن الشاهد: "فكها والفك". وجه الاستشهاد: الأصل أن يقول: كأن بين فكيها، ولكنه عدل عن تثنية الفك مراعاة للوزن؛ وهذا كثير شائع.ومثله قول الشاعر:

ليثٌ وليثٌ في مجالٍ ضنكٍ كلاهما ذُو أنفٍ ومحك

يقول صاحب خزانة الأدب في هذا الشاهد :" أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هنا، فإن القياس أن يقول: ليثان، لكنه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشعر "(93)،ومثل ذلك في الجمع قول أبي نواس :

أقمنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا له يوم الترحُّل خامس

يقول ابن هشام في (**مغني اللبيب**) في هذا البيت :" وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب،فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية؛ لأن يومًا الأخيرة رابع، وقد وصف بأنيوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم (94)

وقد يتكلم العرب بالأصل، وهو التكرير والعطف لإرادة التفخيم . قال ابن الشجري في أماليه : " فإن استعملت هذا - يريد إن استعملت التكرير بالعطف- في السعة -أي: فيالاختيار- فإنما تستعمله لتفخيم الشيء، الذي تقصد تعظيمه، كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه، وتنبهه على تكرير عفوك عنه: قد صفحت لك عن جرم، وجرم، وجرم،وجرم" (95)

- **أصل الحال أن تكون نكرة وصفًا لمعرفة مشتقةً بعد كلام تام منتقلةً مقدرةً بـــ "في "**

يقول الجزولي:" الحال تبين كيفية حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها بالموصوف، وأصلها أن تكون نكرة وصفا لمعرفة مشتقة بعد كلام تام

منتقلة، مقدرة بفي. وقد تكون معرفة في حكم النكرة، ووصفا لنكرة، وجامدة في حكم المشتق، ولازمة وبعد كلام في حكم التام وإن لم يكنه " (96)
إذن هناك أمور تعد أصلا في الحال ، يلخصها الجدول الآتي :

م	الأصل في الحال	صورة العدول عن الأصل
1	نكرة	معرفة في حكم النكرة
2	وصفا لمعرفة	وصفا لنكرة
3	مشتقة	جامدة في حكم المشتق
4	بعد كلام تام	بعد كلام في حكم التام وإن لم يكنه
5	منتقلة	لازمة

وكلام الجزولي السابق يوافق كلام جمهور النحاة ، غير أنه لمْ يعلل لِمَ كان الأصل في الحال أن تكون **نكرة مشتقة ، وأن تكون وصفًا لمعرفة ، وأن تكون منتقلة ، وأن تأتي بعد كلام تام ، وأن تقدر بـــ(في) ؟**

وهذا ما يفسره لنا ابن بابشاذ بقوله : " علة كون الحال **نكرة** بقوله :" فالعلة في كونها نكرة أنها فضلة في الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وكذلك يجب في فضلته ، ولأنها مشبهة للتمييز في البيان فوجب أن تكون نكرة كالتمييز"(97) والعلة في كونها **مشتقة** أنها صفة في المعنى وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات(98)

والعلة في كونها **تأتي بعد المعرفة** أنها فضلة في الخبر وأصل الخبر أن يكون بعد المعرفة (99)

والعلة في مجيئها **بعد تمام الكلام** أنها زائدة في الخبر ، فينبغي أن تأتي زائدة بعد شيء قد تم(100)

والعلة في كونها **مقدرة بـــ(في)** أنها مشبهة بالظرف فقدرت بـــ(في) كما تقدرر الظروف ، والعلة في كونها **منتقلة** أنها هيئة الفاعل والمفعول ، والهيئات متغيرات لكونها معاني حادثات متصرفات أحوالها غير لازمات (101)

غير أن هذا الأصل قد يعدل عنه فتأتي الحال معرفة ، و وصفا لنكرة ، و جامدة ، و لازمة ، وتأتي بعد كلام ليس تامًّا ، وهذه كلها فروع تؤول إلى الأصل ؛ فالمعرفة تكون في حكم النكرة ، والكلام غير التام يكون في حكم التام، والجامد يكون في حكم المشتق .

ومن أمثلة ذلك العدول عن الأصل :

- أن الحال قد تأتي معرفة لا نكرة ، نحو قولهم : **أَرسَلَها العِراكَ** (102)
- أن صاحبَ الحال قد يكون نكرة لا معرفة ، كما في نحو : **فيها رجل قائمًا** ؛ فقد ذهب سيبويه إلى « أنّه حال من النكرة ، وجعله جاء على القليل(103)
- أن الحال قد تأتي والكلام قبلها غير تامّ ، كما في نحو : **ضربي زيدًا قائمًا** (104)
- أن الحال قد تأتي جامدة ثابتة ، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من النحاة(105) ، ومنهم ابن مالك إذ قال في ألفيّته(106) :

يغلبُ لكن ليس مستحَقّا وكونه منتقلاً مُشتقّا

وذكر ابن هشام أن الحال تجيء دالة على وصفٍ ثابتٍ كما في قوله – تعالى - : (**وَهُوَ الذي أنزل إليكم الكتاب مُفَصّلاً**) أي مبينا وقول العرب " **خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا** " فالزرافة بفتح الزاي مفعول لخلَقَ ويَديها بدل منها بَدَل بعضٍ من كلٍّ وأطول حال من الزرافة " (107)

- **أصل العدد (ثلاثمائة) ثلاث مئات ومئين ومئون**

يقول الجزولي :" و كل موضع كان المعدود فيه نوعًا من العدد فلا بد فيه من تفسير التفسير إن لم يكن عند السامع معلومًا. قولهم: ثلاثمائة، الأصل ثلاث مئات ومئين ومئون، لكن **رفضوه** إلا في الشعر (108)

فالجزولي في هذا الموضع يبين أن العدد(**ثلاثمائة**) في الأصل (**ثلاث مئات ومئين ومئون**) لكن العرب رفضته إلا في الضرورة الشعرية ، وقد عدّه كثير من النحاة من القياس المتروك، أو المهجور(109) ، ولم يحدده النحاة ، ويقصدون أنه الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام اعتمادا على ما ذكره سيبويه في الكتاب:"وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات "(110)

ويوافق كلام الجزولي السابق ما ذكره بعض النحاة من أن (**ثلاث مئات**) لا تأتي إلا في الشعر للضرورة

و من ذلك قولهم: "ربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئات ونحوهما مضافًا إلى الجمع على القياس المتروك " (111)

وقد عدّه صاحب كتاب (**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**) من الشاذ أيضًا . يقول :" إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا في شذوذ كقوله : **ثلاثُ مِئِيَن لِلْمُلُوكِ وَفَى بها** (112)

وكذلك يوافق هذا ما ورد في كتاب (**خزانة الأدب**) من أن التعبير بـثلاث مئين من الأصول الموافقة للقياس المرفوضة الشاذة في الاستعمال ، ورد ذلك في التعليق على الشاهد :

ثلاثُ مِئِيَن لِلْمُلُوكِ وَفَى بها ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عنْ وُجُوهِ الأَهاتِمِ

يقول صاحب كتاب (**خزانة الأدب**) : " قال ابن يعيش: هذا في الشعر على القياس، لأن الشعر يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة. فهذا، وإن كان القياس، إلا أنه شاذٌّ في الاستعمال" (113)

فكثير من العلماء يرون ما يراه الجزولي من أن هذا الاستعمال شاذ مرفوض أو مهجور ، ولا يأتي إلا في الضرورة ، لكن تعليل العدول عن هذا الأصل المهجور نراه عند صاحب كتاب (**الكُنَّاش في فني النحو والصرف**) الذي علل ترك هذا الأصل (**ثلاث مئات**) باستثقال اجتماع الجمع والتأنيث . يقول :" إذا ميزت من الثلاثة إلى العشرة بالمائة ، فإنه يكون بمفرد مخفوض ، ولا تجمع المائة فتقول: ثلاثمائة إلى تسعمائة ، وكان القياس أن يقال ثلاث مئات ، أو ثلاث مئين وقد أتي به الشاعر على الأصل فقال :

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

لكنه شاذ في الاستعمال وإنما أفردوه لأنهم استثقلوا اجتماع الجمع ، أعني : مئات والتأنيث ، وليس كذلك ثلاث نساء ؛ لأن مئات يلزمه الإضافة إلى ما بعده ، ولا يلزم إضافة نساء إلى ما بعده " (114)

- **أصل البناء الوقف**

يقول الجزولي:" **أصل البناء الوقف** ، والحركة إما لالتقاء الساكنين، وإما لأنها عرضة لأن يبتدأ بما هي فيه، وإما لمضارعة المتمكن، وإما لمضارعة ما ضارع المتمكن، وإما للفرق بين مضمرين، وإما للتمكن في موضع ما " (115)

وما أشار إليه الجزولي من أن أصل البناء الوقف نراه واردًا في كثير من كتب النحاة . يقول ابن هشام :" وأنواع البناء أربعةٌ : أحدها : **السكون ، وهو الأصلُ ويُسمَّى أيضًا وقفًا** ، ولخفته دخل فى الكلمِ الثلاث ، نحو: قُمْ ، وهلْ ، وكَمْ .....(116) " ويرى ابن عقيل " أنَّ الأصلَ فى البناء أنْ يكونَ على السُّكون ؛ لأنه أخفُّ منَ الحركة (117)

فابن هشام يرى أن الأصل في البناء أن يكون على الأخف ، ولذلك كان البناء على السكون؛ لخفته . يقول :" وإنما بني الماضي على حركة لكونه أشبه المضارع المعرب في وقوع كل منهما صفة، وصلة، وحالا، وخبرا، وإنما كان بناؤه على الفتح؛ لِكون الفتح أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلا بسبب دلالته على شيئين، هما الحدث والزمان، فلو أنه بني على الضم، لاجتمع فيه ثقيلان، فطلبوا في نطقهم التخفف من أحد الثقيلين، فجاءوا به مفتوحا. (118)

فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربه إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل (119)

ويرى صاحب كتاب (**اللباب في علل البناء والإعراب**) أن أصل البناء السكون يقول :" الجزم ليس بأصل في الإعراب لأنه سكون في الأصل ، والسكون علامة المبني أصل في البناء بشهادة الحس والوجدان إلا أنه جعل إعرابًا فرعًا فخص بما إعرابه فرع وهو الفعل (120)

وليست الخفة وحدها هي التي جعلت الوقف أصلا للبناء ، وإنما تحقيق التضاد بين الإعراب والبناء . يُعد سببًا في كون الوقف أصلا للبناء . يقول صاحب كتاب (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف):" الأصل في البناء السكون؛ لأنه ضد الإعراب كما أن الحركة ضد السكون والأصل في الإعراب الحركـة لتدل كل حركة على معنـــى من المعاني الموجبة للإعراب فأعطى السكون للبناء تحقيقًا للتضاد بينهما "(121)

وهذا الوقف أو السكون الذي هو أصل للبناء قد يتم العدول عنه لعلل ذكرها الجزولي (122) غير أنه لم يمثّل لها ، وهذه الأسباب هي التقاء الساكنين ، أو لأنها عرضة لأن يبتدأ بما هي فيه ، أو لمضارعة المتمكن ، أو لمضارعة ما ضارع المتمكن ، أو للفرق بين مضمرين ، أو للتمكن في موضع ما .

ويفسر العدول عن السكون إلى الحركة ما ذكره صاحب كتاب (**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**) يقول :" وأسباب البناء على الحركة خمسة، **التقاء الساكنين** كـ"أين"، **وكون الكلمة على حرف واحد** كبعض المضمرات، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر، أو لها أصل في التمكن كأول، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم "(123)

ويبين الأشموني أن **أسباب البناء على الفتح**: طلب الخفة كـ"أين"، ومجاورة الألف كـ"أيان"، وكونها حركة الأصل نحو: "يا مضارَ" ترخيم "مضارٍّ"، اسم مفعول، والفرق بين معنيين بأداة واحدة، نحو: "يا لزيد لعمرو"، والإتباع نحو: "كيف"، بنيت على الفتح إتباعا لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة، والساكن حاجز غير حصين. (124)

ثم يبين **أسباب البناء على الكسر**، وهي : التقاء الساكنين كـ"أمس"، ومجانسة العمل كباء الجر، والحمل على المقابل كلام الأمر: كسرت حملا على لام الجر؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث، نحو: "أنت"، وكونها حركة الأصل، نحو: "يا مضارِ" ترخيم "مضارّ"، اسم فاعل، والفرق بين أداتين، كلام الجر: كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو: "لموسى عبد"، والإتباع نحو: "ذِهِ" و"تِهِ" -بالكسر- في الإشارة للمؤنثة. (125)

ويبين **أسباب البناء على الضم**: أن لا يكون للكلمة حال الإعراب، نحو: **{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}(الروم /4)** ، بالضم ومشابهته الغايات، نحو: "يا زيد" فإنه أشبه "قبلَ"

و"بعد"، قيل: من جهة أنه يكون متمكنا في حالة أخرى، وقيل: من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب(126)

- **العدول عن الهمزة ، وهي أصل في بعض الألفاظ**

يقول الجزولي :" باب ما تركت العرب همزته وأصله الهمزة منها: الروية والذرية والبرية والنبي والخبية من روأ فيه أي فكر، وبرأ وذرأ: أي خلق وأنبأ أي أعلم " (127)

وفي هذا الموضع لم يبين الجزولي لم تركت العرب همزة هذه الألفاظ ، وحقيقة الأمر أن وجود الهمزة هو الأصل في الكلام (128) ، والتخفيف فرعٌ علي الهمز ، وإنما نحا إليه بعض العرب طلبا للخفة واستثقالاً للهمز. قال الرضي: "والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان" (129)

ولكن ابن دريد يذكر لنا أن أهل مكة لا يعدلون عن الهمزة ؛ ولا يخففونها ؛ فقد نقل ابن دريد عن أبي عبيدة قوله: "تركت العرب الهمز في أربعة أشياء: في الخابية، وهي من خبأت، والبرية وهي من برأ الله الخلق، والنبي وهو من النبأ، والذرية وهي من ذرأ الله الخلق"(130)

وقد ورد في كتاب (**المزهر**) : "تركوا الهمز في هذه الأربعة، إلا أهل مكة فإنـهم يهمزونـها، ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك. وقال ابن السكيت في الإصلاح: " قال يونس : أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي والبرية والذرية والخابية" (131)

ويذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن تحقيق الهمزة قد يكون "من عادات النطق لدى بعض العرب من مثل تميم، وليس لعلة صوتية" ويستشهد لذلك بأنه عرف عن رؤبة الرجاز أنه كان يهمز "الثدؤة" و"سئة" القوس، والعرب لا تهمزها، وبأنه روي عن العجاج أيضاً أنه كان يكثر من الهمز فيهمز ما لم يسمع همزة، نحو العالم، والخاتم، فيقول: العألم والخأتم (132)

وخلاصة القول فإن تحقيق الهمزة أصل فيما كانت همزته أصل ، و ترك الهمزة طلبًا للتخفيف، وفي حال أن يكون تحقيق الهمزة أخف من تركها ، يكون التحقيق أولى ، وذلك من مثل قوله –تعالى - : (**تُؤْوِي**) **[الأحزاب:51]** (**تُؤْويه**) **[المعارج:13]** ؛ ففيهما تحقيق الهمزة هو الأخف، لأنه لو تركت الهمزة الساكنة لأبدلت واوًا لانضمام ما قبلها، ، ثم تجتمع واوان: واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز (133)

- **كلَّ حرفٍ اتصل بالاسم وعملَ فيه فأصلُهُ أن يعملَ الجرَّ**

يقول الجزولي : " كلَّ حرفٍ اتصل بالاسم وعملَ فيه فأصلُهُ أن يعملَ الجرَّ " (134)

ويقول :" (إنّ وأخواتها) من الحروف التي اختصت بالعمل في الاسم فكان حقُّها في الأصل أن تَجُرَّ الاسم بعدها ، ثم بيَّنَ الجزولي أنّ هذه الحروف إنّما عملت النصب والرفع في الاسم ، لأنّها أشبهت الأفعال ولم تكن كالجزء من الاسم(135)

ومن الملاحظ في هذا الموضع أن الجزولي يخالف إجماع النحويين على أنّ الأصل في (**إنّ وأخواتها**) أن تكون ناصبة لاسمها ، رافعة لخبرها، وإنّما الجرّ بها ـ على لغة بعض العرب ـ

غير أن هناك من العلماء من اتفق مع كلام الجزولي السابق. يقول صاحب كتاب (**الجنى الداني في حروف المعاني**) :" وأما أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل.

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء، أولا. فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كلام التعريف. وإن لم يتنزل منزلة الجزء فحقه أن يعمل، لأن ما لازم شيئا ، ولم يكن كالجزء منه، أثر فيه غالبا. وإذا عمل **فأصله أن يعمل الجر**، لأنه العمل المخصوص

بالاسم. ولا يعمل الرفع ولا النصب، إلا لشبهه بما يعملهما. ك "إن وأخواتها" ، فإنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، لشبهها بالفعل، في أوجه مذكورة في موضعها. ولولا شبه الفعل **لكان حقها أن تجر، لأنه الأصل**وقد جروا ب لعل في لغة عقيل، منبهة على الأصل " (136)

*** *** ***

خاتمة :

تناول هذا البحث ظاهرة التعليل بالأصل عند الجزولي خالصًا إلى النتائج الآتية :

- ينظر إلى التعليل بالأصل وسيلة لإثبات الأحكام النحوية عند الجزولي من جوانب ثلاثة : الاكتفاء بكون الحكم أصلا في الظاهرة النحوية دون تفسير لهذا الأصل ، أو عدم الاكتفاء بكون الحكم أصلا في الظاهرة النحوية وتفسير وجه الأصالة ، أو بيان أن الأصل متروك أو قد عُدل عنه مع تفسير هذا العدول أحيانًا .
- يستخدم الجزولي التعليل النظري الجدليّ ؛ فيأتي بعلل عقلية نظرية يثبت عن طريقها الأحكام النحوية ، وتأتي هذه العلل النظرية مرشحة لعلة الأصل ، ومكملة لها .
- يرى الجزولي بعض الآراء التي توافق رأي جمهور النحاة ، وهو يعلل فيها الأحكام النحوية معتمدًا الأصل ، لكنه يسكت عن تفسير هذا الأصل في كثير من آرائه .
- يرى الجزولي أن أصل الإعراب للأسماء مفسرًا هذه الأصالة بأنها لا تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها، وليست كذلك الأفعال. وأن أصل البناء للأفعال؛ لأنها تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها .
- يرى الجزولي أن الأصل في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، ويبرر هذا الأصل بأنه لمجانسة الحروف للحركات التي هي أصل في إعراب المفرد .
- يرى الجزولي أن العطف أصل التثنية والجمع وفائدتها التكثير، وعدل عن الأصل إيجازًا واختصارًا ، لكنه لم يفسر هذه الأصالة ، وقد ورد تفسير هذا الأصل عند بعض العلماء من مثل أبي البركات الأنباري والعكبري .
- يرى الجزولي أن أصل الحال أن تكون نكرة وصفًا لمعرفة مشتقةً بعد كلام تام منتقلةً مقدرةً بـــ "في ، وقد وافق رأيه رأي جمهور النحاة ، غير أنه لمْ يعلل هذه الأصالة في الحال ، و ورد تفسير هذا الأصل عند بعض العلماء من مثل ابن بابشاذ.
- يبين الجزولي أن العدد(ثلاثمائة) في الأصل (ثلاث مئات ومئين ومئون) لكن العرب رفضته إلا في الضرورة الشعرية ، و لم يفسر الجزولي هذا الأصل الذي عدّه كثير من النحاة من القياس المتروك، أو المهجور ، وقد رأينا هذا التفسير عند بعض العلماء من مثل عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة في كتابه (الكناش في فني النحو والصرف)
- يرى الجزولي أن أصل البناء الوقف، وأن العدول عنه يكون لأسباب حصرها في التقاء الساكنين ، أو لأنها عرضة لأن يبتدأ بما هي فيه ، أو لمضارعة المتمكن ، أو لمضارعة ما ضارع المتمكن ، أو للفرق بين مضمرين ، أو للتمكن في موضع ما .
- يرى الجزولي أن الهمزة أصل في بعض الألفاظ ، لكنه قد عدل عنها ، ولم يبين الجزولي لم تركت العرب همزة هذه الألفاظ ، وقد فسر ذلك بعض النحاة بأنه نوع من التخفيف ، و قد نحا إليه بعض العرب طلبًا للخفة واستثقالاً للهمز .
- خالف الجزولي إجماع النحويين على أنّ الأصل في (إنّ وأخواتها) أن تكون ناصبة لاسمها ، رافعة لخبرها، ورأى أن الجر بها يجيء على لغة بعض العرب .

هوامش البحث :

[1] (1) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف ت 646هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ط 1، 1952م , 378/2-380 وانظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان(أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ت 681هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 1، 1948م , 157/3-159 , و الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : ابن عبد الملك المراكشي(أبو عبد الله محمد بن محمد ت 703هـ) ، تحقيق د. محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة التعارف الجديدة ، الرباط ، 1984م , السفر الثامن ـ القسم الأول 246-254 ، والمختصر في أخبار البشر: أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن علي ت 732هـ) المطبعة الحسينية المصرية ، القاهرة ، ط 1، (د. ت) , 389/1 ، و سير أعلام النبلاء: الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ) جـ2، تحقيق د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1، 1984م 497/21 - و العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي(تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت ، (د.ت) , 144/3, والوافي بالوفيات : الصفدي(صلاح الدين خليل بن ايبك ت 764هـ) ، دار الفكر ، بيروت، ط1 ، 2005 م , 92/15 , و مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: اليافعي(عبد الله بن أسعد ت 768هـ)، حيدر آباد الدكن ، الهند، 1337هـ , 19/4-20 , والبداية والنهاية: ابن كثير(أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر ت 774هـ)، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1998م 573/8 , غاية النهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزري(أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي 833هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 3 ، 1982م , 611/1، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر، ط1، 1964م - 1965م , 236/2-237 ، و شذرات الذهب

في أخبار من ذهب: ابن العماد(أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد ت 1089هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2، 1979م , 26/5 , والأعلام : خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1979م , 104/5 ، و هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) : إسماعيل باشا البغدادي دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، 1955 م , 447/1 , و معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، المكتبة العربية ، دمشق ، 1957م , 27/8.

وانظر : سوس العالمة : محمد المختار السوسي، مكتبة فضالة المحمدية ،المغرب ، 1985م ,15 .

وانظر: المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي(علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق ت 661هـ) : (أطروحة دكتوراه)، دراسة وتحقيق شعبان عبد الوهاب محمد ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1978م 390/1 وينظر : ديوان الإسلام : ابن الغزي(شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن ت 1167 هـ)، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، 2001م . 32/1

(2) ينظر : انباه الرواة : 378/2 ، ووفيات الأعيان 158/3 ،و انظر : سوس العالمة : محمد المختار السوسي، مكتبة فضالة المحمدية ،المغرب، 1985م ,15 .

(3)علم الدين اللورقي هوأبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفَّق بن جعفر اللورقي المرسي الأندلسي (575هـ/1179م)، وقد أخذ القراءات القرآنية وعلوم النحوعن أبي عبدالله محمد بن سعيدالمرسي وأبي الحسن علي بن يوسف الداني،وفي مدينة بلنسيةعن أبي عبدالله محمد بن أيوب الغافقي وأبي العباس محمد بن علي الأندلسي. انظر : إرشادالأريب إلى معرفةالأديب،ياقوت الحموي ، تحقيق: إحسان عباس. دارالغرب الإسلامي – بيروت الطبعة الأولى - 1993. الجزءالأول،ص 2188-2189

(4)المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي(علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق ت 661هـ) : (أطروحة دكتوراه)، دراسة وتحقيق شعبان عبد الوهاب محمد ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1978م 390/1 .

(5) ابن خلكان : هوشمس الدين أبوالعباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الإربلي الشافعي، قاضي قضاة دمشق وعالمها ومؤرخها، ولد في العراق بمدينة إربل بالقرب من الموصل على شاطئ دجلة سنة 608هـ= 1211م،ويتصل نسبه بالبرامكة

انظر : البدايةوالنهاية، ابن كثير ،دارالفكر، 1407هـ- 1986م، 13/ 301. وانظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصروالقاهرة،: ابن تغريب ردي وزارةالثقافة والإرشادالقومي،دارالكتب،مصر، 7/ 353.

(6) وفيان الأعيان 157/3 .

(7) ينظر : وفيات الأعيان 157/3 ، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 ، وسير أعلام النبلاء 497/21 ، والبداية والنهاية 573/8 ، وبغية الوعاة 236/2 ، وكشف الظنون 1800/2، والأعلام 104/5 ، وهدية العارفين 447/1 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

(8) الذيل والتكملة , السفر الثامن ـ القسم الأول 249 .

(9) ممّن سمّاها بذلك: الشلوبين في : التوطئة (المقدمة) 111 ، والقفطي في : إنباه الرواة 378/2 وابن خلكان في : وفيات الأعيان 157/3 ، والذهبي في : سير أعلام النبلاء 497/21 ، والسيوطي في : بغية الوعاة 236/2 ، وابن العماد في : شذرات الذهب 26/5 وغيرهم .

(10) ابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري , و قد كتب اسمه في مصادر أخرى كـ "ابن باب شاذ". و هو نحوي مصري اشتهر في زمن الدولة الفاطمية. (وفيات الأعيان 515/2)

(11) وفيات الأعيان 157/3 .
(12)عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأُستاذ أبو علي الشَّلَوبين الأزديّ الإشبيلي . كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، تصدّر لإقرائها ستين سنة ، وقلّما تأدّب بالأندلس أحد إلاّ وقرأ عليه أو استند ولو بالوساطة إليه له مصنفات كثيرة ، أشهرها : شروحه الثلاثة على كتاب (القانون) للجزولي : (الشرح الكبير، والشرح الصغير، والتوطئة)، وله شرح على كتاب سيبويه ، وشرح على الأصول لابن السراج ، وشرح على الجمل للزجاجي ، وشرح على الإيضاح للفارسي .
أخذ عن الجزولي علم العربية ، وناقشه في تحصيله ، وتابعه في أكثر آرائه ، ونقده في مواطن كثيرة (12).
(13)شرح المقدمة الجزولية الكبير : الشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط2، 1994م (المقدمة) 191/1 .
14() لسان العرب: ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم ت 711هـ)، دار صادر ، بيروت ، 1968م . : 11/ 471 مادة (علل).
15() العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م : 88/1 مادة (علل).
16()- لسان العرب : 11/ 471 مادة (علل).
(17) التعريفات , علي بن محمد بن علي الجرجاني , تحقيق : إبراهيم الإبياري , دار الكتاب العربي – بيروت , الطبعة الأولى ، 1405 هـ , ص 104 , و الكليات , معجم في المصطلحات والفروق الغوية , أبوالبقاء،أيوب بن موسى الحسيني الكفوي, تحقيق: عدنان درويش , محمد المصري, مؤسسة الرسالة , بيروت , 1998 , ص 620
18() السابق : 168.
19() النحو العربي , د. مازن المبارك , دار الفكر الإسلامي ,القاهرة , 1981م : 90.
(20) الإيضاح في علل النحو , الزجاجي , تحقيق : د. مازن المبارك , دار النفائس , بيروت , ط 7 , 2007م , 65-66
21()- التعريفات : 75.
22()- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين , د. حسن خميس سعيد الملخ , دار الشروق للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , ط1 , 2000 م , ص 29
(23) الإيضاح في علل النحو , الزجاجي : 64 , وينظر: الاقتراح في : علم أصول النحو , جلال الدين السيوطي , قرأه وعلق عليه : محمود سليمان ياقوت , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 2006 م : 80 , وانظر : أصول النحو العربي , د. محمود أحمد نحلة, دار العلوم العربية , بيروت, ط1 , 1987م , : 128 , وانظر : الأصول ، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي , تمام حسان , عالم الكتب , القاهرة , 2000م , 200- 205، وأصول النحو العربي , د. أحمد نحلة : 129-131 , وانظر: أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم , دار غريب , القاهرة , 2006 م :167 .
(24) كتاب العدد في اللغة المؤلف , أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي , تحقيق : عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر الطبعة :الأولى ,دار الكتب العلمية , 1993, ص 78.
(25) شرح جمل الزجاجي , ابن عصفور علي بن مؤمن , تحقيق : صاحب أبو جناح , ط1 , وزارة الأوقاف , بغداد , 1982 , : 550/1.

(26) المقدمة الجزولية في النحو , 1 / 28-29
(27) المقدمة الجزولية في النحو , أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) , ص 207
(28) اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء العكبري , أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله
تحقيق : غازي مختار طليمات , دار الفكر – دمشق , الطبعة الأولى ، 1995 , 1/54 - 55
(29) شرح الرضي على الكافية:الرضي الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ) ،تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ،عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2000م ,1/ 76
(30) شرح المفصل , 1 / 51
(31) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، ج2, 31/2
(32) اللغة والنحو- دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة , د. حسن عون , مكتبة لسان العرب , ط1 , 1952 , ص71-82
33
(34) المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) ، ص 207 .
(35) الكتاب : سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م , 3/ 241- 242 .
(36) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ج 2،ص282.
(37) شرح ابن عقيل , 4/ 91
(38) شرح كتاب الحدود في النحو , عبد الله بن أحمد الفاكهي , تحقيق : المتولي رمضان الدميري , مكتبة وهبة , ط2 , 1993, 64
(39) أسرار العربية , 1/ 231 .
(40)البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن , كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (651هـ) , تحقيق: د. خديجة الحديثي و د. أحمد مطلوب , مطبعة العاني بغداد - سلسلة إحياء التراث الإسلامي، رقم 9- ط1 الطبعة: الأولى , 1974م , 136
(41) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك , ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين , تحقيق: محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية ط1 , 2000 , ص
(42)المقدمة الجزولية في النحو , أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) , تحقيق وشرح : الدكتور : شعبان عبد الوهاب محمد , راجعه : الدكتور : أحمد حامد نيل – والدكتور : فتحي محمد أحمد جمعة , , مطبعة أم القرى , دار الغد العربي , ط1 , ص 63
(43)الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1، 1985م ,229/1.
(44) شابَ قَرْناها : اسم امرأة ، أنشد سيبويه، (259/1)، (65/2)

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

(45) تأبط شرًّا : أحد لصوص العرب وعدَّائيها؛ "ألقاب الشعراء"، (ص: 307)، "الشِّعر والشُّعراء"، (ص: 312 – 313)، "الأغاني"، (127/21 – 172)

(46)ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي(أثير الدين محمد بن يوسف ت 745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد،ومراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1، 1998م ، (449/1)، "أوضح المسالك"، (124/1)، "شرح الألفيَّة"، للأشموني، (133/1)
(47)السابق ، (449/1) ، وانظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، مصر، ط 5 ، 1967م ، (124/1)
(48) المقدمة الجزولية في النحو , أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) , ص 96
(49) شرح المفصل , ص 57
(50) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ط1، ج2، ص (79)
(51) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، ص (520، 521)
(52) المقدمة الجزولية في النحو , أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) , ص 59
(53) شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،(د. ت) , 290/2
(54) المقدمة الجزولية في النحو , 50/1
(55) الكتاب , 266/3
(56) القراءات وأثرها في علوم العربية , محمد محمد محمد سالم محيسن ,مكتبة الكليات الأزهرية , اتلقاهرة , ط1 , 1984 م , 63/2
(57) دروس في المذاهب النحوية , عبده الراجحي , , دار النهضة العربية , 1980 م , ص 162 – 163
(58) همع الهوامع , جلال الدين السيوطي، مج 6 ص61، وانْظُرْ: سيبويه، الكتاب مج1ص22، ومج3 ص241، وأبا حاتم المذكر والمؤنث , أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني , تحقيق: د. حاتم صالح الضامن , مطبوعات مركز جمعة الماجد - دار الفكر
الطبعة الأولى , 1997م , 37 ، المذكر والمؤنث , أبو بكر ابن الأنباري , تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة , المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية , 1981 , 115/1 , وانظر : الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 4، 1988م , 291 , وانظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث , ابن الانباري , دار الكتب المصرية , 1970, 65
، و شرح المفصل , ابن يعيش , 27/9، و شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،(د. ت) , 4/ 1733 .
(59) المقدمة الجزولية في النحو , ط1 , ص 8
(60) شرح ابن عقيل , 1 / 37
(61) المقدمة الجزولية في النحو , 29/1 8
(62) شرح المفصل للزمخشري , أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ط1، دار الطباعة المنيرية / القاهرة، د.ت.) 1: 51.

(63) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ(الناشر :دار الكتب العلمية بيروت- لبنان , الطبعة :الأولى , 2010 م , 35/1
(64) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , 31/1
(65) السابق , 41/1
(66) المقتضب , أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، 2: 151.
(67) النكت في تفسير كتاب سيبويه , أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشنتمري، ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان (ط1،معهد المخطوطات العربية/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م) 1: 120.
(68) سر صناعة الإعراب , أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: حسن هنداوي (ط1، دار القلم/ دمشق، 1985م)2: 695.
(69) أسرار العربية ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق:محمد بهجة البيطار(مطبعة الترقي/دمشق، 1957)1: 67، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد(ط4، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، 1961م) 1: 33.
(70) شرح كتاب سيبويه , أبوالفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي ، تحقيق:معيض مساعد العوفي (ط1،دار المآثر/ المدينة المنورة، 1998م)1: 294.
(71) الكتاب، 1: 17.
(72) شرح الكتاب، الصفار, 1: 295.
(73) الإيضاح، الزجاجي , 1: 297.
(74) المقتضب, المبرد ، 2: 153.
(75) المقتضب, المبرد ، 2: 154. وانظر: شرح الكتاب، الصفار , 1: 299-300.
(76) ،شرح المفصل، ابن يعيش , 1: 52.
(77) الإنصاف، 1: 17.
(78) السابق، 1: 17.
(79) شرح المفصل, ابن يعيش , 1: 52.
(80) السابق , 1: 52.
(81) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , ابن أم قاسم بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان(ط1، دار الفكر العربي/ القاهرة، 2001م) 1: 314.
(82) شرح المفصل، ابن يعيش , 1: 52.
(83) شرح المفصل، ابن يعيش , 1: 52، وانظر: الإنصاف, الأنباري ، 1: 17.
(84) شرح المفصل، ابن يعيش , 1: 52، وانظر: الإنصاف, الأنباري ، 1: 17.
(85)التبيان في إعراب القرآن، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين الضرير العكبري، تحقيق: محمد البجاوي(ط1، عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، 1976م) 196.
(86)انظر: العين , ج2، ص202، ج3، ص215؛ و الكتاب، سيبويه، ج3، ص275، ج4، ص61؛ والخصائص، تحقيق محمَّد علي النجار، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، 1990م، ج1، ص55-56؛ و المخصص، ابن سيدة (ت 458هـ): تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص91، ج3، ص7-8، ص17، و 172، ج4، ص43؛ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال

الدين السّيوطي (ت911 هـ): تحقيق محمَّد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ج1، ص218، و ج2، ص240-243؛ وانظر أيضاً: فهارس كتاب سيبويه، محمَّد عبد الخالق عضيمة , مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1395هـ/1975م، ص618-619.

(87) انظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرّافعي , دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1394هـ/1974م، ج1، ص166, و المولّد في العربيّة , حلمي خليل: ، دار النهضة العربيّة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م، ص141؛ دور الكلمة في العربيّة، ستيفن أولمان: ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ص188؛ و موت الألفاظ في العربيّة، الصّاعدي: ص356-358. و التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1404هـ/1983م، ص12، ص95-102، ص114-120

(88) موت الألفاظ في العربيّة، عبد الرزاق الصاعدي , مجلة الجامعة الإسلاميّة، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، العدد 107، 29، 1418/1419هـ، ص356.

(89) المقدمة الجزولية في النحو , ط1 , ص 11

(90) اللباب في علل البناء والإعراب , أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان , دار الفكر – دمشق , ط 1 ,1995م , 96/1

(91) أسرار العربية 63/1 .

(92) أسرار العربية 61/1 .

(93) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب , عبد القادر بن عمر البغدادي , تحقيق: عبد السلام هارون , مكتبة الخانجي , ط 4 , 1997م , 78/3

(94) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري , تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله , دار الفكر – بيروت الطبعة السادسة ، 1985 , 1/ 465

(95) أمالي ابن الشجري , هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات ابن الشجري , تحقيق : محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي , 1992 , 1/ 14، 15

(96) المقدمة الجزولية في النحو , ط1, ص 89

(97) شرح المقدمة النحوية (الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية) , ابن بابشاذ , تحقيق وتقديم : د . محمد أبو الفتوح شريف , , الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية , القاهرة , الطبعة: الأولى، 1978 م , 255/2

(98) السابق , 256/2

(99) شرح المقدمة النحوية (الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية) , ابن بابشاذ , 257/2

(100) السابق , 257/2

(101) السابق , 257/2

(102) البسيط في شرح جمل الزجاجي , ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي , تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي , دار الغرب الإسلامي , ط1 , 1407 – 1986 , 516|1

(103) كتاب سيبويه , 112/2

(104) شرح المقدّمة النحوية ، طاهر بن بابشاذ ، 1|313.
(105) شرح الرضي على الكافية , 2|32.
(106) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك 2|79.
(107) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام , تحقيق : عبدالغني الدقر , الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق , الطبعة الأولى ، 1984 , 322/1-323
(108) المقدمة الجزولية في النحو , أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) , ص 173-174
(109) الإيضاح العضدي , الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي, تحقيق: حسن شاذلي فرهود , ط1 , 1969 , 218/1
(110) الكتاب : 209/1
(111) انظر : معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، د.ت , 256/3
و معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، تح: فائز طه ،ط2 ، الشركة الكويتية , 1/ 261
(112) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي(بدر الدين حسن بن قاسم ت 749هـ) ، تحقيق أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، بيروت، ط1، 2005م , 1323/3
(113) خزانة الأدب : 52/3
(114) الكناش في فني النحو والصرف , عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة , تحقيق: رياض بن حسن الخوام , ا المكتبة العصرية , بيروت , 2004م , 1/ 303
(115) المقدمة الجزولية في النحو , ط1, ص 241
(116) أوضح المسَالك 37/1
(117) شرح " ابن عقيل " على ألفية " ابن مالك " 1 /40
(118) أوضح المسَالك 61/1
(119) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , 47/1
(120) اللباب فى علل البناء والإعراب , أبو البقاء العكبرى , تحقيق : غازي مختار طليمات , دار الفكر المعاصر – بيروت . 65/1
(121) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف , شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز , مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده , مصر , ط1, 1959 , 25/1
(122) المقدمة الجزولية في النحو , ط1, ص 241
(123) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , 47/1
(124) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , 47/1
(125) السابق , 47/1
(126) السابق , 48/1
(127) المقدمة الجزولية في النحو , ط1, ص 269
(128) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها. ابن أبي مريم. تحقيق عمر حمدان الكبيسي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جدة. 1993 , 185/1

(129) شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت. دت. 3/31-32 , وانظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري, مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء 34 نوفمبر 1974.
(130) جمهرة اللغة , أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ , تحقي : رمزي منير بعلبكيالناشر , دار العلم للملايين , بيروت الطبعةالأولى ، 1987م , 3/ 1284
(131) المزهر , 252/2
(132) في اللهجات العربية القديمة. إبراهيم السامرائي. دار الحداثة، بيروت. الطبعة الأولى. 1994 , ص 65
(133) شرح الهداية. المهدوي. تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الأولى. 1995 , 55/1
(134) المقدمة الجزولية :105 .
(135) ينظر : المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
(136)الجنى الداني في حروف المعاني, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (749ه) تحقيق :د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاض, دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان الطبعة :الأولى، 1413 هـ - 1992, 26/1

مصادر البحث ومراجعه :

أولاً : المصادر:

- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ) ، تحقيق وشرح : الدكتور : شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه : الدكتور : أحمد حامد نيل – والدكتور : فتحي محمد أحمد جمعة ، ، مطبعة أم القرى ، ط1، دار الغد العربي .

ثانيًا: المراجع :

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي(أثير الدين محمد بن يوسف ت 745هـ) تحقيق د. رجب عثمان محمد،ومراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1، 1998م
2. إرشادالأريبإلىمعرفةالأديب،ياقوتالحموي،تحقيق: إحسانعباس. دارالغربالإسلامي - بيروتالطبعةالأولى - 1993.
3. أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي، دمشق ، ط1 ، دت
4. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ت
5. أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، 2006 م
6. الأصول ، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م
7. الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، دراسة وتحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 316هـ
8. أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية ، بيروت، ط1 ، 1987م
9. الأعلام : خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1979م
10. الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني علي بن الحسين ، إعداد : مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى - 1994م

11. الاقتراح في : علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، قرأه وعلق عليه : محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 م
12. أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، 1992
13. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية باكستان ، دت
14. إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف ت 646هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ط 1، 1952م
15. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد(ط4، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، 1961م
16. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، مصر، ط 5 ، 1967م
17. الإيضاح العضدي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، ط1 ، 1969 م
18. الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 7 ، 2007م
19. البداية والنهاية: ابن كثير(أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر ت 774هـ)، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، ط3 ، بيروت 1998م .
20. البدايةوالنهاية،ابنكثير،دارالفكر، 1407هـ- 1986م
21. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (651هـ) ، تحقيق: د. خديجة الحديثي و د. أحمد مطلوب ، مطبعة العاني بغداد - سلسلة إحياء التراث الإسلامي، رقم 9- ط1 الطبعة: الأولى ، 1974م
22. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي ، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1407 – 1986
23. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر، ط1، 1964م - 1965م
24. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ابن الانباري ، دار الكتب المصرية ، 1970
25. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرّافعي ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1394هـ/1974م
26. التبيان في إعراب القرآن، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين الضرير العكبري، تحقيق: محمد البجاوي(ط1، عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، 1976م
27. التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1404هـ/1983 م
28. التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ
29. التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبّار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر ت 658هـ)، تحقيق عزت العطار الحسيني ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1956م
30. التوطئة : الشلوبين(أبو علي عمر بن محمد بن عمر ت 645هـ)، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة، ط2، 1981م .
31. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي(بدر الدين حسن بن قاسم ت 749هـ) ، تحقيق أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، بيروت، ط1، 2005م
32. الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 4، 1988م

33. جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ ، تحقي : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت الطبعة الأولى ، 1987م
34. شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،(د. ت)
35. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (749ه) تحقيق :د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان الطبعة :الأولى، 1413 هـ - 1992.
36. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط 4 ، 1997م .
37. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت
38. دروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي ، ، دار النهضة العربية ، 1980 م
39. دور الكلمة في العربيّة، ستيفن أولمان: ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة
40. ديوان الإسلام : ابن الغزي(شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن ت 1167 هـ)، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، 2001م
41. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : ابن عبد الملك المراكشي(أبو عبد الله محمد بن محمد ت 703هـ) ، تحقيق د. محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة التعارف الجديدة ، الرباط ، السفر الثامن ـ القسم الأول، 1984م .
42. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: حسن هنداوي (ط1، دار القلم/ دمشق، 1985م
43. سوس العالمة : محمد المختار السوسي، مكتبة فضالة المحمدية ،المغرب ، 1985م
44. سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء 34 نوفمبر 1974.
45. سير أعلام النبلاء: الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ) جـ2، تحقيق د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1، 1984م
46. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد(أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد ت 1089هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2، 1979م
47. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني(نور الدين علي بن محمد ت 929هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1995م .
48. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط1، 1959
49. شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور علي بن مؤمن ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، ط1 ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، 1982 م.
50. شرح الرضي على الكافية: الرضي الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2000م
51. شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت. دت.
52. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق الفاخوري ، بيروت ، دار الجبل 1409 – 1989 م
53. شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،(د. ت)
54. شرح كتاب الحدود في النحو ، عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق : المتولي رمضان الدميري ، مكتبة وهبة ، ط2 ، 1993

55. شرح كتاب سيبويه ، أبوالفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي ، تحقيق:معيض مساعد العوفي (ط1،دار المآثر/ المدينة المنورة، 1998م
56. شرح المفصل للزمخشري ، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ط1، دار الطباعة المنيرية/ القاهرة، د.ت.
57. شرح المقدمة الجزولية الكبير : الشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط2، 1994م
58. شرح المقدمة النحوية (الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية) ، ابن بابشاذ ، تحقيق وتقديم : د . محمد أبو الفتوح شريف ، ، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ، القاهرة ، الطبعة: الأولى، 1978 م
59. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ط1 ، 2000 ، 136
60. شرح الهداية. المهدوي. تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الأولى. 1995 .
61. العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي(تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت ، (د.ت)
62. علل النحو ، أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ،ط1 - الرياض / السعودية - 1999 م
63. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م
64. غاية النهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي 833هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 3 ، 1982م
65. فهارس كتاب سيبويه، محمَّد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1395هـ/1975 م
66. في اللهجات العربية القديمة. إبراهيم السامرائي.دار الحداثة، بيروت. ط1، 1994 م.
67. كتاب العدد في اللغة المؤلف، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق : عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر الطبعة :الأولى ،دار الكتب العلمية ، 1993
68. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، ص (520، 521)
69. القراءات وأثرها في علوم العربية ، محمد محمد محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، اتلقاهرة ، ط1 ، 1984 م
70. كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.
71. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها. ابن أبي مريم. تحقيق عمر حمدان الكبيسي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جدة. 1993 م
72. كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون: حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله ت 1067هـ)،طبعة بالاوفسيت،منشورات مكتبة المثنى،بغداد،(د.ت).
73. الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق الغوية ، أبوالبقاء،أيوببنموسالحسينيالكفوي، تحقيق: عدناندرويش ، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1998
74. الكناش في فني النحو والصرف ، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة ، تحقيق: رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2004م
75. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة :الأولى، 1416هـ 1995م
76. لسان العرب: ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم ت 711هـ)، دار صادر ، بيروت ، 1968م
77. اللغة والنحو- دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة ، د. حسن عون ، مكتبة لسان العرب ، ط1 ، 1952م

78. المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي(علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق ت 661هـ) : (أطروحة دكتوراه)، دراسة وتحقيق شعبان عبد الوهاب محمد ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1978م
79. المختصر في أخبار البشر: أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن علي ت 732هـ) المطبعة الحسينية المصرية ، القاهرة ، ط 1، (د. ت)
80. المخصص، ابن سيدة (ت 458هـ): تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، دت.
81. المذكر والمؤنث ، أبو بكر ابن الأنباري ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1981
82. المذكر والمؤنث ، أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مطبوعات مركز جمعة الماجد- دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1997م
83. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: اليافعي(عبد الله بن أسعد ت 768هـ)، حيدر آباد الدكن ، الهند، 1337هـ
84. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السّيوطي (ت911 هـ):تحقيق محمَّد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر . دت
85. معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، تحقيق : فائز طه ،ط2 ، الشركة الكويتية
86. معاني القرآن للفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق :أحمد يوسف نجاتى / محمدعلى نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبى دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر
87. معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، المكتبة العربية ، دمشق ، 1957م
88. معجم البلدان : ياقوت الحموي، دار صادر ، بيروت ، 1957م .
89. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر – بيروت الطبعة السادسة ، 1985 .
90. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط3 ، القاهرة ، 1994م
91. موت الألفاظ في العربيّة، عبد الرزاق الصاعدي ، مجلة الجامعة الإسلاميّة، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، العدد 107، 29، 1419/1418هـ
92. المولّد في العربيّة ، حلمي خليل: ، دار النهضة العربيّة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م
93. نتائج الأفكارفي تخريج أحاديث الأذكار ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، دار ابن كثير ، 2008م
94. النجومالزاهرةفيملوكمصروالقاهرة،: ابنتغريبرديوزارةالثقافةوالإرشادالقومي،دارالكتب، د.ت.مصر.
95. النحو العربي ، د. مازن المبارك ، دار الفكر الإسلامي ،القاهرة ، 1981م
96. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2000 م
97. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشنتمري، ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان (ط1،معهد المخطوطات العربية/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م)
98. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) : إسماعيل باشا البغدادي دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، 1955 م ،
99. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ط1،
100. الوافي بالوفيات : الصفدي(صلاح الدين خليل بن ايبك ت 764هـ)، دار الفكر ، بيروت، ط1 ، 2005 م
101. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان(أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ت 681هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 1، 1948م

The Reasoning by base in the introduction al-Jazouliya to Abu Musa al-Jazouli

Assistant Professor: Osama Mohammed Salim Attieh
Specialization: Syntax, Morphology,and prosody
Faculty of Arts, Suez Canal University, Egypt
Mail : slem_s@yahoo.com

Abstract :
The purpose of this study is to study the grammatical efforts of Abu Musa al-Jazuli (607 AH)، and deals with an important aspect of his efforts. This is the grammatical reasoning which is considered to be one of the most prominent phenomena in the grammarians as a source of rational grammar and justification. Who made great efforts in the grammatical study in the Maghreb and Andalusia in the 6th and 7th centuries AH.

This study is concerned with the issue of reasoning in the grammatical origin of al-Jazuli in his book "The Foreword in the Grammar"، which is one of the grammatical books on grammatical terms and their explanations.

key words : **Al-Jazuli –Reasoning- Analogy - base - Branch - Criteria**